



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

قاعدة بيانات الإتحاد العربي للنقابات Arab Trade Union Confederation Data Base

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

قاعدة البيانات

بطاقة تعريفية

العنوان:	توفير العملة الصعبة و السياسة التصنيعية
الموضوع:	العملة الصعبة
المؤلف:	عمرو عادلي
صورة:	
النوع:	مقال تحليلي
اللغة:	عربية
سنة النشر:	05 آذار/مارس 2016
المصدر:	تم نشر هذا المقال ف جريدة الشروق
الرابط الإلكتروني للمصدر:	Read more at: http://carnegie-mec.org/2016/03/05/ar-62840/iuwp

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

توفير العملة الصعبة و السياسة التصنيعية

لم يعد خافيا أن البنك المركزي يستخدم أدوات السياسة النقدية لإدارة السياسة التجارية من خلال تقليص فاتورة الواردات كإجراء ضروري لتدارك العجز في ميزاني التجارة والمدفوعات، ومن ثم الضغط المتزايد على الاحتياطيات الدولارية وبالتالي على العملة الوطنية، وفي مسعى لتبرير هذا التوجه سعى المركزي ودوائر مرتبطة به إلى استعراض المكونات الترفية في فاتورة الواردات مثل الكافيار والشوكولاته ولحم الطاووس وبيض النعام وغيرها من المنتجات النهائية الاستهلاكية التي حتما يمكن التخلي عنها في بلد يعاني من أزمة مزمنة في توفير العملة الصعبة اللازمة لاستيراد الواردات الأساسية من الوقود والغذاء.

بيد أن هناك انطبعا خاطئا حول الحجم النسبي لتلك الواردات الترفية، والتي لا تتجاوز في إجمالها ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار من فاتورة واردات تجاوزت الستين مليارا أي ما يقل عن ١٪ من الإجمالي. إن الحقيقة هي أن واردات مصر في مجملها من غير السلع الترفية فجزء كبير منها مواد أساسية من الغذاء كون مصر مستوردا صافيا للغذاء، وكذا واردات الطاقة كون مصر قد تحولت منذ ٢٠١٢ إلى مستورد صاف للطاقة مع تصاعد حاجتها لاستيراد الغاز الطبيعي بجانب البترول، وبجانب الغذاء والوقود فإن ثلثي فاتورة الواردات المصرية هي مدخلات إنتاج من الخامات والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وليس من السلع النهائية ترفية كانت أم غير ترفية. ويعتمد قطاع الصناعة بالأخص على السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة كي يتمكن من الإنتاج سواء للسوق المحلية أو للتصدير.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.



عمرو عادلي

وتعني من هنا جهود الدولة لتشجيع التعافي الاقتصادي في القطاع الصناعي بغية خلق فرص عمل زيادة الطلب على المدخلات المستوردة. ويشير هذا الواقع إلى أن مسألة تقليص الواردات - إن أريد بها أن تكون هدفا طويلا الأبد لعلاج اختلالات ميزان المدفوعات في مصر وليس مجرد إجراء عابر ردا على الأزمة الراهنة - يشير هذا إلى أن المسألة أكبر من الحد من الواردات الترفية وأكبر من إشارة محافظ المركزي السابق إلى أن الاقتصاد المصري قد تحول إلى اقتصاد تجاري يعتمدون على الاستيراد دون الإنتاج، بل تدل مكونات الواردات إلى أن قطاع الصناعة في مصر يعاني من الضحالة، والعجز عن إيجاد روابط خلفية وأمامية من الصناعات التكميلية القادرة على توفير سلع وسيطة ورأسمالية بشكل اقتصادي تنافسي لمنتجات السلع النهائية. وهو ما يعني أن تقليص فاتورة الواردات كإستراتيجية - حال ما كانت بالطبع إستراتيجية أصلا - يستوجب تعديل السياسة التصنيعية في مصر بما يصب في اتجاه تطوير القطاعات المنتجة للسلع الوسيطة والرأسمالية، وخاصة السلع الوسيطة التي لا تستوجب مكونا تكنولوجيا مرتفعا.

إن وضع إستراتيجية لتعميق قطاع الصناعة في مصر مسألة معقدة من الناحية الفنية، ولها متخصصون يمكن أن يسهموا في صياغة الأشكال الأكثر اقتصادية لتحقيق مثل هذه المهمة. ولكن في الوقت نفسه من غير المنتظر أن يحدث هذا بدون تنسيق بين رأس المال الكبير الذي يهيمن على أغلب قطاعات الصناعات التحويلية وبين أجهزة الدولة لإيجاد أطر لتنسيق السياسات وتبادل المعلومات ثم الشروع في ترجمة هذا إلى أطر وبرامج

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

لتعميق الروابط الصناعية سواء داخل المنشأة عن طريق إنشاء سلاسل إنتاج توفر السلع الوسيطة من داخل الشركة نفسها، وهناك بالفعل حالات في مصر لمجموعات أعمال صناعية كالسويدي للكابلات والإلكترونيات والعربي للأجهزة الكهربائية تقوم ولو جزئياً بتوفير جزء من سلسلة إنتاج لمنتجاتها النهائية، ولكن هناك بدائل أخرى بجانب الاندماج الأفقي وهي إيجاد شبكات تربط رأس المال الكبير بالقاعدة العريضة من القطاع الخاص وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي قد تخصص في إنتاج السلع الوسيطة وتوريدها للمنتجين النهائيين، وهذا هو النموذج القائم في اليابان على سبيل المثال حيث يعتمد الكثير من الشركات العملاقة مثل تويوتا أو هوندا على المئات وربما الآلاف من المنتجين الأصغر حجماً الذين يملكون الأيدي العاملة الماهرة والتكنولوجيا ويتبنون برامج تضعها الشركات الكبرى للجودة وجداول التسليم وهلم جرا.

وثمة تجارب سابقة يمكن البناء عليها فجهاز تحديث الصناعة على سبيل المثال كان يعمل على ذلك الملف في الفترة السابقة على ثورة يناير، وله نجاحات لا بأس بها في توفير معلومات عن القاعدة الكبيرة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوفير خدمات لرفع الكفاءة الإدارية والفنية، وهو ما كان يمكن أن يؤدي إلى صياغة قاعدة بيانات وإيجاد أشكال لتبادل المعلومات وخلق فرص للشراكة مع رأس المال الكبير ومن ثم التنسيق مع الدولة لتقديم أشكال الدعم المختلفة لتحقيق الدمج والتعميق الصناعي، ومن غير المعلوم ما حدث لهذه التجربة بعد الثورة خاصة وأنها اعتبرت في جملتها مرتبطة بمصالح كبار رجال الأعمال الذين وجدوا يوماً حول جمال مبارك، وهو أمر قد يكون صحيحاً جزئياً ولكنه لا يعني أبداً الإجهاز على مثل هذا الإطار المؤسسي الذي جمع في قاعدته نحو عشرين ألف منشأة مختلفة الحجم.

إن الخلاصة هي أنه إذا كان علاج اختلالات ميزان المدفوعات في مصر تقضي بالعمل على تخفيض الواردات فإن هذا لا سبيل له أن يحدث دون مقارنة هذه المسألة من خلال السياسة التصنيعية، وعدم الاقتصار على

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

معالجتها بأدوات للسياسة النقدية التي يستخدمها المركزي لتحقيق هدف مالي بحث بغض النظر عن تداعياته الاقتصادية. وترتبط السياسة التصنيعية بالطبع بملفات عدة كسياسات الطاقة وسياسات التدريب المهني والتعليم، والتي بدورها ترتعن بإنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، أي ببساطة شديدة فإن السياسة التصنيعية هي جوهر إستراتيجيات التنمية في أي بلد نام كمصر، وينبغي أن تكون كذلك في مسألة تخفيض الطلب على العملة الصعبة على المدى البعيد.

[تم نشر هذا المقال في جريدة الشروق.](#)

Read more at: <http://carnegie-mec.org/2016/03/05/ar-62840/iuwp>

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.